الإيرادات الضريبية 18 بالمئة من الناتج المحلي وهي منخفضة مقارنة بالمعدلات العالمية

وزير المالية: مشروع موازنة ٢٠٢٥ اعتمد على سياسة مالية توسعيّة إلى أقصى الحدود المتاحة

| عبد الهادي شباط

اعتبر رئيس قسم الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور عبد القادر عزوز أنه خلال مناقشات موازنة العام القادم 2025 من الضروري عدم التوسع في الإيرادات القادمة من الضرائب غير المباشرة لأنها تحمل شرائح ذوي الدخل المحدود والمتوسط أعباء ضريبية إضافية والتركيز على الضرائب المباشرة الناجمة عن الأرباح الصافية وأن تكون معدلات الاقتطاع الضريبي عادلة وتسهم في تحسين الخدمات العامة وذلك على التوازي بالتوسع في الإنفاق الاستثماري الذي يحفّز على الإنتاج والطلب ويسهم في تخفيض معدلات البطالة.

وفي الدعم الاجتماعي لابد من التوسع في دعم الإنتاج الزراعي وضرورة تنفيذ قطع الحسابات وإيجاد حالة من الشفافية حول تنفيذ مشروعات الموازنة العامة التي يقرها مجلس الشعب.

ورأى أن العبء الضريبي أو الإيرادات الضريبية وصلت في أعلى مستوياتها لحدود 18 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وهي مازالت منخفضة مع معدلات عالمية –70 بالمئة – لكن المهم ألا يكون الإيراد الضريبي عملية جباية وانما ضرائب تقوم على الأرباح «الصافية» والتوسع في تعزيز الوعي الضريبي وتحقيق مناخ من العدالة الضريبية والشفافية وهو مقترن بإصلاح المنظومة الضريبية عبر رفع معدلات كفاءة الإدارة الضريبية والعدالة والشفافية لأن الأعباء العامة لا بد أن تكون مشتركة وليست مسؤولية الدولة وحدها ولكن كل ذلك يتم عبر إصلاح وتحديث المنظومة الضريبية، مبيناً أن الربط الإلكتروني يسهم نسبياً في الكشف عن أرقام العمل الحقيقية والبيانات المالية المتعلقة بالمكلفين، لكن الأهم هو إصلاح المنظومة وتطويرها.

وكان وزير المالية رياض عبد الرؤوف أوضح أمام مجلس الشعب أن من الأولويات تحقيق التنمية البشرية المستدامة وزيادة كفاءة جودة الأنظمة التعليمية والصحية والاجتماعية والقضائية والارتقاء بسوق العمل وتحقيق التميز المؤسسي وبناء قطاع موارد وطاقة يعمل وفق أسس فنية واقتصادية متطورة تراعي اعتبارات الكفاءة والعدالة وجودة الخدمة للوصول إلى قطاع متكامل ومتوازن وكفؤ ومستدام والاستمرار بتنفيذ المشروع الوطني للإصلاح الإداري كبنية ترتكز على اتباع منهجية موحدة في الجهات العامة تسمح بكشف الانحراف بالواقع الإداري والاستمرار بمراجعته لمعالجة الثغرات والإشكاليات المشتركة بين كل الجهات بغية إعادة بناء جهاز حكومي فاعل والارتقاء بأدائه.

وحول مشروع قانون موازنة 2025 أوضح وزير المالية أنه تم الحرص في إعداد المشروع على اعتماد سياسة مالية توسعية إلى أقصى الحدود المتاحة بهدف تعزيز الاستهلاك والطلب الوطني، وبالتالي تحريك عجلة النشاط الاقتصادي مع مراعاة أن ينطوي المشروع على ديناميكية ومرونة تراعيان متطلبات حالة عدم الاستقرار التي يشهدها الاقتصاد الوطني والإقليمي والدولي من خلال رصد اعتمادات احتياطية بهدف التفاعل والاستجابة مع أي مستجدات طارئة.

> عزوز لـ«الوطن»: من الضروري عدم التوسع في الضرائب غير المباشرة لأن من يتحملها أصحاب الدخل المحدود

124 ألف بوابة إنترنت خلال العام الحالي قيد التركيب.. وقريباً توريد 166 ألف بوابة على دفعتين

البدين لـ«الوطن»: عقد لتوريد وتركيب خلايا ضوئية لتأمين التغذية لتجهيزات المقاسم الريفية والقطع التبديلية اللازمة لها

| رامز محفوظ

كشف مدير الإدارة التجارية في الشركة السورية للاتصالات فراس البدين في تصريح لـ«الوطن» أن هناك العديد من المشروعات التي تعمل الشركة على تنفيذها لتأمين خدمات الإنترنت للمحافظات السورية وأريافها وتحسين خدمات الإنترنت بشكل عام.

وبالنسبة إلى تأمين بوابات الإنترنت ADSL قال: في المرحلة الثانية تم توريد نحو 124 ألف بوابة خلال العام الحالي وهي قيد التركيب والوضع في الخدمة، وفي المرحلة الثالثة سيتم توريد نحو 166 ألف بوابة على دفعتين الدفعة الأولى تتضمن 83 ألف بوابة وهي قيد التوريد حالياً، أما الثانية فتتضمن 83 ألف بوابة سيتم توريدها لاحقاً ولفت إلى أن الشركة استطاعت خلال عامي 2023 و2024 من خلال عقد أبرمته توريد عدد كبير من بوابات الإنترنت على ثلاث مراحل حيث تم الانتهاء من تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من العقد ويتم توريد الدفعة الثالثة، وفي المرحلة الأولى تم توريد نحو 90 ألف بوابة خلال العام 2023 وتم وضعها في الخدمة.

وقال البدين إنه إضافة إلى توريد بوابات الإنترنت عملت الشركة على توريد نحو 100 ألف بوابة حزمة عريضة من خلال المنحة الصينية موزعة على المناطق المتضررة في محافظات ريف دمشق وحلب وحماة ودير الزور كمرحلة أولى، كما عملت الشركة على إبرام عقد لتركيب منصات داخلية مجهزة بحوالي 175 ألف بوابة عريضة الحزمة ومنصات خارجية مجهزة بـ20 ألف بوابة عريضة الحزمة، حيث تم تركيب 32 منصة حزمة عريضة FTTH وهي قيد الاستلام والتجريب.

وبخصوص تأمين التغذية الكهربائية من خلال مشروعات الطاقة الشمسية أوضح مدير الإدارة التجارية أن الشركة تقوم بالتغذية المستمرة لتجهيزاتها من خلال أنظمة الطاقة الشمسية ومن خلال مجموعات التوليد الاحتياطية للطاقة الكهربائية التي تحمل الشركة أعباءً كبيرة من تكاليف الصيانة والمحروقات وهذه التجهيزات الموجودة في مراكز الشركة تعمل على مدار 24 ساعة في ظل الظروف الحالية، لافتاً إلى أن الشركة قامت حالياً بإبرام عقد خاص بتوريد وتركيب خلايا ضوئية «طاقة شمسية» لزوم تأمين التغذية لتجهيزات المقاسم الريفية ووحدات النفاذ الضوئية وتقديم القطع التبديلية اللازمة وضمان كفايتها.

وبالنسبة لإعادة المراكز الهاتفية المتضررة من الإرهاب للخدمة وإعادة خدمات الاتصالات للمناطق التي تعرضت الكابلات الهاتفية فيها للتعديات أشار البدين إلى أن قطاع الاتصالات في سورية تعرض لتحد كبير من الناحيتين الاقتصادية والخدمية في ظل الأزمة حيث تعرض هذا القطاع للتدمير وتخريب البنى التحتية بنسب متفاوتة في كل المحافظات إذ إن بعض مراكز الاتصالات وشبكاتها تعرضت لدمار كامل مع ملحقاتها ولا يمكن إعادتها وفق ما كانت عليه وبحاجة لإعادة بناء وشراء تجهيزات جديدة بأنواعها، مشيراً إلى أنه وفقاً للإمكانيات المتاحة استطاعت الشركة خلال السنوات الماضية إعادة عدد كبير من المراكز للخدمة حيث بلغ عدد المراكز التي تمت إعادتها للخدمة خلال العام الحالي حتى تاريخه 3 مراكز هاتفية وهي مراكز عقرب والحمرا وتل شنان في محافظة حماة، علماً أن عدد المراكز الكلي التي تمت إعادتها للخدمة خلال السنوات الماضية بلغ نحو 125 مركزاً هاتفياً.

وأضاف: إن قطاع الاتصالات تعرض كذلك للضرر جراء ظاهرة التعدي على الشبكات الهاتفية، حيث تعرضت الكابلات الهاتفية في أغلب المحافظات السورية للسرقة، ما أدى إلى خروج عدد كبير من المشتركين عن الخدمة، فضلاً عن التكلفة المادية الكبيرة لإعادة خدمات الاتصالات والإنترنت للمشتركين.

وأكد أنه بعد صدور القانون رقم 24 الذي انعكس بشكل إيجابي على قطاع الاتصالات الثابتة لكونه يشكل عاملاً أساسياً بالحفاظ على الموارد المادية كالكابلات النحاسية والكبائن وأنظمة الطاقة الشمسية وغيره حدث استقرار في وضع خدمات الاتصالات بشكل عام.

9 مشروعات دخلت حيز التنفيذ من أصل 31 مشروعاً كيميائياً حاصلة على الترخيص

هيئة الاستثمار: دفاتر شروط لـ٤ فرص و٧ مشروعات في طور التجهيز

جاموس لـ«الوطن»: انتشار «متلازمة إصبع الحمرة» بسبب الحرب على سورية

| راما العلاف

كشفت مديرة المتابعة في هيئة الاستثمار السورية حنان سمرة أن إجمالي إجرّات الاستثمار في مشروعات الصناعات الكيميائية منذ صدور قانون الاستثمار رقم 18لعام2021 حتى تاريخه بلغ 31 مشروعاً بتكلفة تقديرية 1366 مليار ليرة سورية تؤمن 3127 فرصة عمل، منها 6 مشروعات خلال العام الجاري بتكلفة تقديرية494 مليار ليرة سورية وتؤمن646 فرصة عمل.

وأشارت سمرة إلى أن نسبة مشروعات الصناعات الكيميائية تبلغ 16، 3بالمئة من إجمالي عدد المشروعات الحاصلة على إجازة استثمار، ولفتت إلى دخول 9 مشروعات بمرحلة الإنتاج الفعلي، و7 مشروعات في طور التجهيز.

وأكدت أن الهيئة تعمل على إدراج العديد من الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات ضمن الخريطة الاستثمارية، مشيرةً إلى وجود 4 فرص يتم التنسيق مع وزارة النفط والمؤسسة العامة الجيولوجيا بتجهيز دفاتر الشروط الخاصة بها، إضافة إلى دراسة عدد إضافي من الفرص في هذا القطاع.

بدوره اعتبر الأستاذ في كلية الاقتصاد فرع درعا جامعة دمشق الدكتور مجدي الجاموس في حديثه لـ«الوطن» أن نسبة مشروعات الصناعات الكيميائية البالغة 16،3 بالمئة من إجمالي المشروعات الحاصلة على إجازات استثمار هي نسبة جيدة وتشير إلى حالة نمو إذ كانت في الفترة الماضية لا تتجاوز 13 بالمئة على اعتبار أن سورية دولة غير نفطية حالياً، لكنها مقارنة بالدول النفطية فهي نسبة قليلة جداً، إذ تقدر نسبة الصناعات الكيميائية بـ70 بالمئة من إجمالي الصناعات في دول الخليج النفطية، على حين في غير النفطية مثل مصر فتقدر نسبة الصناعات الكيميائية إلى القطاع الصناعي بما لا يتجاوز 12بالمئة.

وأشار إلى أهمية الصناعات الكيميائية التي تعد رأس الصناعات التحويلية التي تعتمد على الاستفادة من المواد الأولية المتوفرة ومن بقايا المنتجات النفطية والزراعة وعبر دمج العناصر الكيميائية مع بعضها وما شابه، لافتاً إلى أن سورية حافظت على نسبة كبيرة من الصناعات الدوائية كأحد أنواع الصناعات الكيميائية التي تشمل أيضاً مواد التنظيف والتجميل والزيوت والدهان والبلاستيك والصناعات البتروكيميائية، ونوه بأن نسبة كبيرة من المواد الأولية الداخلة في تلك الصناعات هي منتج محلي، وبالتالي تبرز أهمية دعم هذه الصناعات لكونها تخفّف الاعتماد على استيراد المواد الخام والأولية من الخارج وبالتالي تخفيض الحاجة للاستيراد وهذا الأمر يؤدي إلى تخفيض العجز بالميزان التجاري في محاولة لاستقرار سعر الصرف.

وحول دخول 9 مشروعات فقط حيز الإنتاج الفعلي من أصل 31 مشروعاً حاصلاً على إجازة استثمار رأى الجاموس أن المعوقات التي تواجه الصناعات الكيميائية هي ذاتها التي تواجه كل الصناعات والعمليات الإنتاجية كالروتين وسياسات تقييد حركة الأموال والتداول النقدي وعدم استقرار سعر الصرف منذ بدء الحرب على سورية، إضافة إلى طول فترة الاستيراد وتعقّد الإجراءات في حال الاعتماد على مواد أولية مستوردة، إلا أن التحدي الأبرز بالنسبة للصناعات الكيميائية هو وجود الاحتلال في مناطق حقول النفط والبترول في سورية وهو ما يعوق الحصول على المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعات.

وأيد الجاموس سياسة إحلال المستوردات ومنع أو الحد من استيراد كل المنتجات الكيميائية التي بإمكان المنتج المحلي إنتاجها وتغطية حاجة الأسواق المحلية بهدف دعم وتشجيع الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية وتشجيع المستثمرين سعياً لتحقيق التنمية الاقتصادية وتخفيف المنافسة أمام المنتج المحلي.

ولفت إلى «متلازمة إصبع الحمرة» التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية حيث وجدوا أن نسبة لجوء السيدات إلى عمليات التجميل ومستحضرات التجميل قد زادت بنسبة 11بالمئة، ويعود السبب إلى تدني الدخل وتراجع الوضع الاقتصادي العام، ما يؤدي إلى تراجع الأهداف وعدم القدرة على تملك منزل أو سيارة وبالتالي السعي إلى المنتجات التي تقع ضمن القدرة الشرائية للفرد، مؤكداً انتشار هذه المتلازمة محلياً بسبب الحرب على سورية وهذا ما يشير إلى ضرورة دعم وتشجيع هذه الاستثمارات لكون صناعة مستحضرات التجميل من ضمن الصناعات الكيميائية، معتبراً أن الوقت مناسب جداً لمنح تسهيلات وميزات لهذه المشروعات للدخول في سوق الإنتاج.

اقتصاد الشتاء

صناعة دمشق: ضعف القدرة الشرائية خفض مبيعات الألبسة ٥٠ بالمئة

خبير اقتصادي لـ«الوطن»: أغلبية الأسر السورية عاجزة عن تأمين متطلبات التدفئة

| نورمان العباس

مع اقتراب فصل الشتاء، يجد السوريون أنفسهم أمام تحد اقتصادي جديد يعمّق أعباء حياتهم اليومية، في ظل راتب لا يتجاوز 400 ألف ليرة شهرياً، وتصبح الإدارة المالية للأسرة السورية مع دخول فصل الشتاء أشبه بالمستحيلة، ارتفاع أسعار الوقود، الملابس، والمواد الغذائية، ما يدفع العديد إلى حافة اليأس، حيث بات توفير الاحتياجات الأساسية مهمة شاقة فمجرد تشغيل المدفأة لمدة أربع ساعات يومياً قد يكلف الأسر المدعومة خمسة ليترات يومياً أي 150 ليتراً شهرياً، في حين يتم تسليمها 50 ليتراً مدعوماً فقط.

وفي حال اللجوء إلى الحطب، بيّن أحد تجار الحطب بدمشق أن سعر الطن يبلغ أربعة ملايين، وحسب قوله فالعائلة تحتاج طنين خلال فصل الشتاء أي نحو 8 ملايين ليرة، أما في المناطق الباردة فالعائلة تحتاج إلى أربعة أطنان خلال فصل الشتاء أي 16 مليوناً ليرة.

وتندرج على قائمة احتياجات العائلة الشتوية الملابس، والتي سجلت ارتفاعاً ملحوظاً، حيث يتراوح سعر المعاطف بين 500 ألف ومليون ليرة، في حين تجاوز سعر المانطو الشتوي المليون ليرة ويتراوح سعره بين 700 ألف لمليون و200 ألف، وتراوح أسعار البلوزات الشتوية بين 250 ألفاً لـ450 ألف ليرة، أما الحذاء الشتوي يبدأ سعره من 200 ألف ليرة.

ومع تزايد الأسعار، يجد السوري نفسه أمام تكلفة شتوية قد تصل إلى عشرة ملايين ليرة شهرياً، لتصبح مسألة تدبير أمور المعيشة خلال هذا الفصل البارد عبئاً ثقيلاً على كاهل المواطن السوري.

عضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها ورئيس القطاع النسيجي نور الدين سمحا أكد انخفاض المبيعات في قطاع الألبسة بنسبة 40 إلى 50 بالمئة مقارنةً بالعام الماضي، نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للمواطن وفي الوقت نفسه فإن ارتفاع أسعار الألبسة متعلق بثلاثة عوامل أولها ارتفاع أسعار المواد الأولية عالمياً نتيجة التضخم العالمي، بالإضافة إلى ارتفاع أجور الشحن عالمياً، وثالثها ارتفاع حوامل الطاقة داخلياً حيث شهد قطاع الكهرباء ارتفاعاً كبيراً وصل لعشرة أضعاف إضافة لارتفاع أسعار المحروقات بشكل دوري نتيجة العقوبات على سورية.

وبيّن سمحا أن أسعار الألبسة المعروضة اليوم في الأسواق المحلية أقل من نسبة ارتفاع مدخلات إنتاجها بكثير خارجياً.

وأوضح سمحا أن الارتفاع الكبير بالأسعار لايفيد الصناعيين لأنه يؤدي إلى كساد البضائع وعدم القدرة على التصريف مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج، مضيفاً: الارتفاع يضر المستهلك والصناعي في آن واحد.

وبيّن أن الصناعيين يسعون إلى تخفيض كلفهم من خلال توجه العديد منهم إلى الطاقات البديلة كتركيب منظومات الطاقة الشمسية، إضافة إلى السعي المستمر من قبل الغرفة إلى إيجاد الحلول الممكنة مع الجهات المعنية لتخفيض أسعار الغزول وأسعار المواد الأولية الداخلة في العملية الإنتاجية لصناعة الألبسة وتوفيرها بشكل مستمر لتخفيض كلف الإنتاج واستمرار العملية الإنتاجية، حتى يكون المنتج السوري بمتناول المواطن السوري داخلياً ومنافساً ضمن الأسواق الخارجية مما يمكّن الصناعي أن يكون قادراً على التصدير لتصريف منتجاته ضمن الأسواق الخارجية.

من جهته رأى الدكتور في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، تيسير المصري أن أغلبية الأسر السورية عاجزة عن تأمين متطلبات التدفئة، وأن الشتاء سيكون قاسياً عليهم، وأوضح أن الأسرة المكونة من خمسة أفراد تحتاج خلال فصل الشتاء ما بين ملابس ومحروقات إلى نحو 20 مليون ليرة سورية، وحذر من أن العجز في تأمين متطلبات التدفئة سيدفع الناس للجوء إلى قطع الأشجار والغابات.

وأكد أن المشكلة لا تنحصر فقط بالحصار الاقتصادي على سورية، بل تتعلق أيضاً بالسياسات الاقتصادية المتبعة، معتبراً أن من ارتفاع التكاليف هو غياب الرقابة الحكومية على الأسواق، خصوصاً أسواق المحروقات، داعياً إلى تفعيل رقابة أسعار المحروقات والرقابة الشعبية وعدم إغفال الشكاوى، مع ضرورة تقديم الحكومة دعماً مادياً للعائلة السورية.

من جهته، أشار الدكتور في كلية الاقتصاد جامعة حلب، حسن حزوري إلى عدم وجود إرادة حقيقية من الحكومة لمعالجة هذه الأزمات، مؤكداً أن تخفيض الأسعار يتطلب ضبط الفساد الذي يوثر في ارتفاع الأسعار.

نائب رئيس جمعية حماية المستهلك، ماهر الأزعط رأى أن 85 بالمئة من المجتمع السوري عاجز عن شراء اللباس الشتوي، وأضاف: أردأ نوع من المدافئ يصل سعرها لـ800 ألف، كما تساءل هل عدد المراقبين على الأسواق يتناسب طرداً مع عدد الأسواق الموجودة لدينا؟

وقال: إن لم تتدخل الحكومة فالشتاء سيكون كارثياً، مبيناً أنه يجب أن يكون هناك تشاركية بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني.